

مخطط تنمية المناطق اللوجيستكية بجهة الدار البيضاء الكبرى



يشكل قطاع اللوجستيك بالنسبة للمغرب رهانات مهمة وعديدة ليست فقط بصيغة اقتصادية متعلقة بالتنافسية والنمو، ولكنها تكتسي أيضا طابعا اجتماعيا وبيئيا لصلتها بالقدرة الشرائية للمواطنين والتنمية المستدامة من خلال عوامل متمثلة في اكتظاظ المدن والتلوث والسلامة الطرقية.

يوجد قطاع اللوجستيك بالمغرب اليوم في مرحلة متوسطة، تميز اقتصاد الدول السائرة في طريق النمو غير أنه يتوفر على إمكانيات هامة للتطور، إذ يلاحظ تباين في عرض الخدمات اللوجستكية من حيث الكلفة والجودة والآجال وضعف في مستوى الطلب إضافة إلى نقص في البنى التحتية الخاصة بأروجة معينة.

ومن جهة أخرى، أقدم المغرب خلال السنوات الأخيرة على تحديد استراتيجيات قطاعية إرادوية لاسيما في القطاعات الفلاحية والطاقة والصناعية. إذ لتتبع النتائج المتوقعة من هذه الاستراتيجيات، يجدر بالمغرب التوفر على قطاع لوجستيكي فعال يلبي الحاجيات الجديدة للاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، أضحت تنمية التنافسية اللوجستكية من بين الأولويات الحكومية للفترة 2008-2012 بالنظر إلى وقع هذا القطاع في تكريس المغرب كوجهة للاستثمارات المحدثة للقيمة المضافة ولمناصب الشغل الجديدة وفي رفع مستوى تنافسية المبادلات التجارية للمغرب الداخلية منها والخارجية.

الأهداف والآثار العامة للاستراتيجية الجديدة

ولتحقيق هذا الهدف، بادرت وزارة التجهيز والنقل بشراكة مع فاعلين عموميين وخواص إلى تحديد استراتيجية وطنية مندمجة لتطوير التنافسية اللوجستكية. وترمي الاستراتيجية الجديدة إلى تقليص وزن التكاليف اللوجستكية مقارنة مع الناتج الداخلي الخام لتصبح 15% عوض 20% حاليا لصالح المستهلكين وتنافسية الفاعلين الاقتصاديين، كما تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي بإضافة بين 0,5 و 0,7 نقطة سنويا في الناتج الداخلي الخام في أفق 2015 أي ما يمثل 15 إلى 20 مليار درهم. وستساهم هذه الاستراتيجية أيضا في التنمية المستدامة للبلاد من خلال تقليص عدد الأطنان الكلومترية ب 30% وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون ب 35% وذلك في أفق 2015 إضافة إلى التقليل من حدة ازدحام الطرق والمدن.

محاور الإستراتيجية

وتشمل هذه الإستراتيجية، إضافة إلى إنجاز مخطط وطني للمناطق اللوجستكية، إجراءات لترشيد أروجة البضائع وتشجيع بروز فاعلين مندمجين في الخدمات اللوجستكية وتنمية الموارد البشرية من خلال مخطط وطني للتكوين في مهن اللوجستيك والنقل وكذا تدابير لحكامه وتتبع القطاع لاسيما عبر إحداث وكالة تنمية الأنشطة اللوجستكية ومرصد للتنافسية اللوجستكية.

يعد إنجاز المخطط الوطني للمناطق اللوجستكية محورا أساسيا للإستراتيجية الجديدة. إذ ستشكل هذه المناطق بؤرا لتركيز الأروجة ودعمها قويا للمجهودات الرامية إلى ترشيد تدفقات البضائع.

ستمكن هذه المناطق من تكثيل وتجميع الأروجة بشكل يؤدي إلى خفض تكاليف النقل والتخزين والتقليص من آجال توزيع البضائع. كما أنها تشكل القاعدة الضرورية لتطوير عرض حقيقي للخدمات اللوجستكية ذات القيمة المضافة وتمثل أيضا مدخلا لتحسين تنظيم الأروجة والأنشطة المرتبطة بها في المدن مع ما ينجم عن ذلك من تحكم أفضل في تدبير إعداد التراب.

ستتم تنمية هذه المناطق وفق مخطط وطني مندمج يضم مناطق مخصصة لمزاولة الأنشطة اللوجستكية تحتوي على صنف أو عدة أصناف من المحطات ويتعلق الأمر ب : (1) محطات للصناديق الحديدية، (2) محطات التوزيع والخدمات اللوجستكية، (3) محطات المواد الفلاحية (4) محطات مواد البناء (5) محطات الحبوب. وتقدر المساحة الإجمالية للوعاء العقاري اللازم لانجاز هذا المخطط 3300 هكتار منها 2080 هكتار في أفق 2015.

رهانات اللوجستيك بجهة الدار البيضاء الكبرى

تشكل الدار البيضاء الكبرى ، العاصمة الاقتصادية للمغرب، أولوية فيما يخص تنمية المناطق اللوجستكية، إذ يتجمع بها جزء كبير من النشاط الاقتصادي للمملكة (38% من النسيج الصناعي، 46% من مناصب الشغل و 50% من القيمة المضافة) يجعل حاجتها إلى خدمات لوجستكية تنافسية أكثر إلحاحا.

ان إعطاء الأولوية لجهة الدار البيضاء الكبرى في تنفيذ المخطط الوطني للمناطق اللوجستكية استمد مشروعته كذلك من الاعتبارات التالية :

- تنامي صعوبة تعبئة وعاء عقاري في إطار مقارنة منسجمة مع إعداد التراب بالنظر إلى التطور العمراني الغير مسبق الذي تعرفه جهة الدار البيضاء الكبرى.
- نمو رواج الصناديق الحديدية بميناء الدار البيضاء الذي يمر عبره 60% من حجم هذا الرواج والإشكاليات الناجمة عنه فيما يخص القدرة الاستيعابية والفعالية وكذا التأثير على المدينة من خلال عوامل الازدحام والتلوث الناتج عن نقل الصناديق الحديدية من وإلى الميناء والتي تستدعي اتخاذ تدابير عاجلة ومهمة ترسي توافقا بين المتطلبين الآتيين :
- المحافظة على المدى المتوسط والطويل على الدينامية الاقتصادية المحدثة للشغل بجهة الدار البيضاء الكبرى وبالمناطق المجاورة التي تشكل القاعدة الخلفية لميناء الدار البيضاء ولا سيما عبر الإبقاء على إمكانية توسيعه خاصة وأنه يعتبر محفزا و عاملا أساسيا لتنمية هذه المناطق.
- الحاجة إلى تحسين والمحافظة على ظروف عيش ساكنة الدار البيضاء الكبرى المتعلقة خصوصا بحركة السير بالمجال الحضري من خلال التخفيف من حدة الازدحام بالطرق وحوادث السير، والمحافظة على البيئة (تلوث الهواء، الضجيج..).

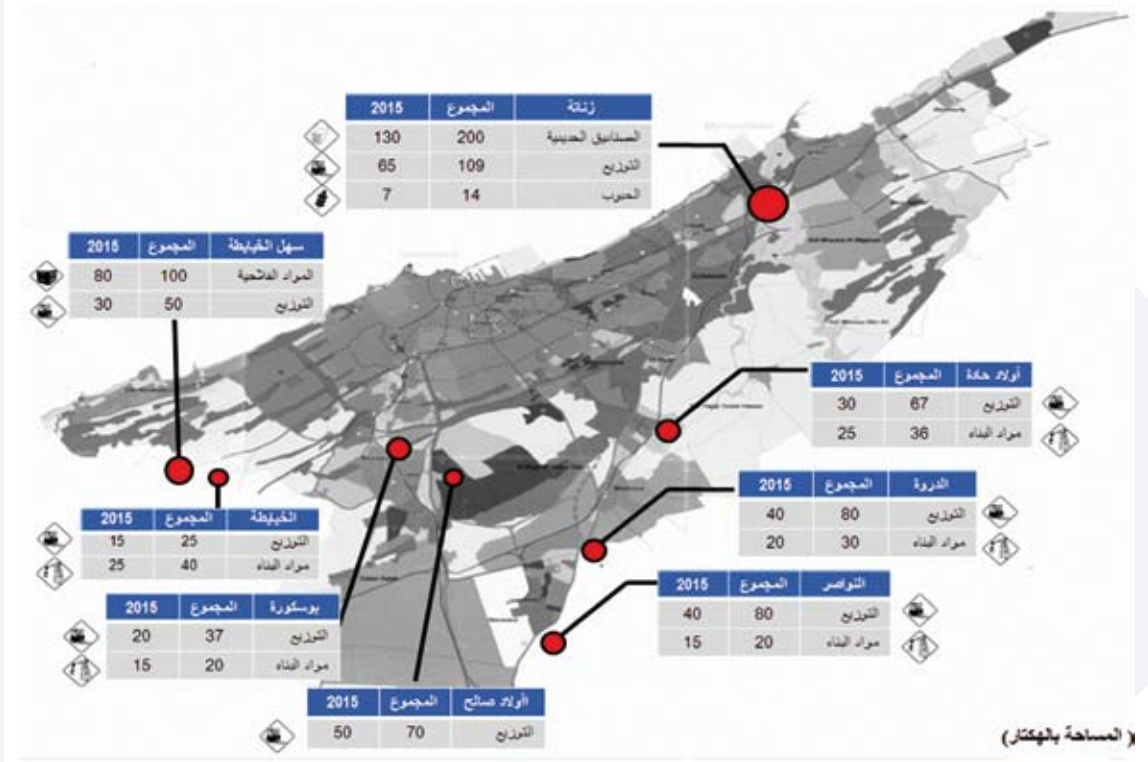
ومن جهة أخرى يبقى حجم مستودعات التخزين بجهة الدار البيضاء الكبرى ضئيلا بالنظر إلى الوزن الاقتصادي لهذه الجهة، إذ لا تتوفر الجهة إلا على عدد محدود من محطات التخزين والتوزيع تعمل وفق المعايير الدولية.



شبكة المناطق اللوجستكية بجهة الدار البيضاء الكبرى

ينص المخطط الوطني للمناطق اللوجستكية على إحداث ثمان مناطق بجهة الدار البيضاء الكبرى تمتد على مساحة إجمالية تبلغ 978 هكتار منها 607 هكتار في أفق 2015 تهم جميع أصناف المحطات اللوجستكية الخمس السالفة الذكر.

شبكة المناطق اللوجستكية بجهة الدار البيضاء الكبرى



للمساهمة في التنمية المستدامة لجهة الدار البيضاء الكبرى وبغية تحقيق الاندماج مع مخطط التهيئة العمرانية مع مراعاة حجم ونوع الأروجة اللوجستكية المعالجة للاختيار الأمثل لمواقع المحطات اللوجستكية، سيتم تطوير المناطق اللوجستكية بجهة الدار البيضاء الكبرى وفق المحورين التاليين :

- محور لوجيستكي-صناعي بين المدينة الجديدة زناتة وإقليم النواصر،
- محور جنوب الدار البيضاء على شكل حزام يربط إقليم النواصر بالمدينة الجديدة سهل الخياطة.

تتم الأنشطة بالمناطق اللوجستكية للدار البيضاء الكبرى خدمات خاصة بالصيديق الحديدية والتوزيع والحبوب ومواد البناء والمواد الفلاحية. وتتنوع هذه المناطق حسب نوعها وموقعها على الشكل التالي :

توزيع المناطق اللوجستكية بجهة الدار البيضاء الكبرى

الوعاء العقاري في أفق 2030	الوعاء العقاري في أفق 2015	أنصاف المحطات اللوجستكية	المناطق اللوجستكية
200	130	الصناديق الحديدية	المدينة الجديدة زناتة
109	65	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	
14	7	الحبوب	
323	202	المجموع	
67	30	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	أولاد حادة
36	25	مواد البناء	
103	55	المجموع	
80	40	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	الدروة
30	20	مواد البناء	
110	60	المجموع	
80	40	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	النواصر
20	15	مواد البناء	
100	55	المجموع	
70	50	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	أولاد صالح
70	50	المجموع	
37	20	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	بوسكورة
20	15	مواد البناء	
57	35	المجموع	
25	15	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	الخياطة
40	25	مواد البناء	
65	40	المجموع	
100	80	المواد الفلاحية	المدينة الجديدة سهل الخياطة
50	30	التوزيع و الخدمات اللوجستكية	
150	110	المجموع	
1338	720	20	المجموع

سيتم تطوير معظم المناطق اللوجستكية المشار إليها أعلاه على وعاء عقاري عمومي ، غير انه يمكن إقامة هذه المناطق على وعاء عقاري خاص متواجد بالمحورين السالفين الذكر (محور زناتة-النواصر ومحور النواصر-الخياطة) يكمل أو يعوض الوعاءات العقارية المتضمنة في الجدول أعلاه.

المنطقة اللوجستكية لزنانة

تعتبر المنطقة اللوجستكية للمدينة الجديدة زناتة المزمع إنجازها الأكبر مساحة على المستوى الوطني وتحظى بأهمية بالغة في إطار المخطط الوطني للمناطق اللوجستكية حيث ستقام على مساحة إجمالية تبلغ 323 هكتار مخصصة لأنشطة متعلقة بالصناديق الحديدية والحبوب والتوزيع والخدمات اللوجستكية.

ستتواجد هذه المحطة داخل منطقة صناعية ولوجستكية مرتقبة في إطار إنجاز المدينة الجديدة لزنانة كما سيتم تعزيز ربطها بشبكة الطرق و الطرق السيارة والسكك الحديدية.

ومن أجل ربط ناجر لهذه المنطقة بميناء ومدينة الدار البيضاء، من المرتقب إنجاز طريق وخط سلكي جديد خاص بطاقة استيعابية عالية.



نظام جديد للربط البري لميناء الدار البيضاء

إن تنافسية ميناء الدار البيضاء عامل حاسم في توسع قاعدته الخلفية وحفاظها على حصصها في سوق التصدير والاستيراد. إن بقاء ونمو هذا الميناء، القلب الاقتصادي النابض للمدينة ومركزها اللوجستي، يتطلب تعبئة قوية. والنظام الحالي لولوج الميناء وطريقة ربطه برعا بقاعدته الخلفية يحد من الإمكانيات المتاحة لتطوره وذلك على مستويين :

- آثار سلبية لرواج الشاحنات من وإلى الميناء على المدينة متمثل في التلوث والازدحام،
- عدم فعالية عملية إخراج أو دخول البضائع من وإلى الميناء والتي تقلص من تنافسيته (كلفة، آجال، جودة الخدمات).

ولتجاوز هذه العوائق، تتضمن الإستراتيجية الوطنية المندمجة لتطوير التنافسية اللوجستكية تدابير تتعلق بوضع نظام جديد للإندماج البري لميناء الدار البيضاء وربطه بمختلف المناطق اللوجستكية (الدار البيضاء وباقي الجهات).

وسيمكن النمط الجديد من تحسين أداء الميناء وتركيزه على أنشطة المناولة المينائية وتوجيه الخدمات اللوجستكية نحو شبكة المناطق اللوجستكية بالجهة ولاسيما تلك المتواجدة بزنانة.



يعتمد النمط الجديد على مبدأ ربط طرقي وسككي بطاقة استيعابية عالية بين الميناء والمنطقة اللوجستكية للمدينة الجديدة بزناة يمكن من الرفع من سيولة وتكثيف أروجة البضائع بين الميناء ومحطة الصناديق الحديدية. ويستند هذا النمط على :

- اعتبار المنطقة اللوجستكية للصناديق الحديدية للمدينة الجديدة لزناة قاعدة خلفية لميناء الدار البيضاء يمكن استعمالها كواجهة لاستيراد وتصدير الصناديق الحديدية عبر توفير خدمات لوجستكية (تخزين، مناولة، إفراغ، شحن، تدبير الصناديق الفارغة..) وإعطائها صفة منطقة حرة مع تقديم خدمات إدارية متكاملة (جمارك، مراقبة، وكلاء الشحن)،
- الإبقاء على إمكانيات استعمال الميناء الحالي من طرف المصدرين والمستوردين ومقدمي الخدمات اللوجستكية لتصدير واستيراد الصناديق الحديدية،
- إنشاء ربط طرقي وسككي نابع بين الميناء والمنطقة اللوجستكية لزناة يضمن تدبيراً مندمجاً وفعالاً للأروجة. وسيتم إنجاز الربط الطرقي المشار إليه على طول 20 كلم ويضم :
 - إنجاز طريق على طول كيلومتر واحد داخل ميناء الدار البيضاء،
 - إنجاز طريق بحري على شكل حاجز مينائي يمتد على طول 3.6 كلم يربط الميناء بعين السبع،
 - توسيع الطريق الجهوي رقم 322 إلى 2x3 ممرات على طول 6 كلم بين عين السبع ودوار حربيلي
 - إنشاء طريق سريع جديد على طول 6,5 كلم يربط بين دوار حربيلي والطريق الوطنية رقم 9 وتهيئة ملتقيين للطرق،
 - توسيع الطريق الوطنية رقم 9 لتصبح ب 2x2 ممرات على طول 5 كلم بين الطريق الجهوية رقم 322 وعين حرودة وتهيئة ملتقى طرقي.

وعلى صعيد آخر، وحتى يتسنى الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة الناجمة عن اعتماد هذا النمط الجديد فيما يخص تنافسية رواج الصناديق الحديدية (كلفة، آجال) وتخفيف الازدحام بالمجال الحضري وتحسين السلامة الطرقية إضافة إلى التنمية المستدامة، من المرتقب اتخاذ تدابير تنظيمية من شأنها تقنين حركة سير الشاحنات ذات الوزن الثقيل وحاملات الصناديق الحديدية بالمجال الحضري للدار البيضاء. وسيتم تفعيل هذه التدابير تدريجياً بارتباط مع تطور الخدمات الموجهة لمختلف أنواع الأروجة بالمناطق والمحطات اللوجستكية.

لقد تم تحديد شبكة المناطق اللوجستكية والنمط الجديد لربط الميناء البري وإدماجه في محيطه بشراكة مع جميع الفاعلين والمتدخلين العموميين والخواص. وتمت ترجمتها إلى عقد تنفيذي ينخرط في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستكية وفي إطار رؤية مندمجة للتنمية المجالية.

إن تنمية المحطات والخدمات اللوجستكية بجهة الدار البيضاء إسهام قوي ومتميز في تعزيز مكانة هذه الجهة وقدرتها على جلب واستقطاب استثمارات وطنية وأجنبية.



المملكة المغربية



وزارة التجهيز والنقل

أبريل 2010